جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٣٥)

تحليل هيكلى للإنفاق الفعلى العام على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى

إعـــــــداد

الأستاذ الدكتور/لطف الله إمام صالح
مستشار مركز دراسات التنمية البشرية

أكتوبر ٢٠٠٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ٦٥ ١١٧

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تحليل هيكلى للإنفاق الفعلى العام
على التعليم قبل الجامعى
والتعليم الجامعى

إعداد

أستاذ دكتور/ لطف الله إمام صالح

مستشار مركز دراسات التنمية البشرية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة عامة	٦
(**القسم الأول**) المنظومة التعليمية هيكل مؤسسى لصفوف دراسية بمراحل تعليمية تمثل كل مرحلة منها خط انتاج للمعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية لانتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى (المفهوم – الرؤية – الرسالة).	٨
(**القسم الثانى**) التمويل العام للمنظومة التعليمية وملامح المالية العامة للدولة	١٣
(أولا) نفاسة مايخصص للمنظومة التعليمية المصرية من مال عام	١٣
(ثانيا) الانفاق العام الفعلى على التعليم فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يتجاوز الموازنة المقدرة لنفس العام بتحيز للتعليم العام الجامعى على حساب التعليم قبل الجامعى وعكس ذلك يحدث للتعليم الأزهرى .	١٤
(ثالثا) الزيادة السنوية فى الانفاق الفعلى العام على التعليم زيادة اسمية أكثر منها زيادة حقيقية .	١٥
(رابعا) تحيز الانفاق الفعلى العام على التعليم العام للطالب الجامعى وليس لتلميذ المدرسة.	١٦
(**القسم الثالث**) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على مراحل التعليم قبل الجامعى لتقييم مدى العدالة التخصيصية النسبية للموارد مع الأحمال الوظيفية التشغيلية النسبية بهذه المرحلة.	١٧
(أولا) الأجور تلتهم النصيب الأكبر من الانفاق على التعليم قبل الجامعى.	١٧
(ثانيا) الانفاق الجارى على مراحل التعليم قبل الجامعى يمثل ٧٩,٩% من إجمالى الانفاق على نفس المراحل.	١٧
(ثانيا) ثلث الأجور والمرتبات بالتعليم قبل الجامعى يذهب للعمالة الإدارية إذ أن هناك موظف إدارى لكل اثنين من المدرسين .	١٧
(رابعا) درجة الموائمة النسبية (أى الاتساق النسبى) بين مايخصص من موارد للإشراف الفنى والمالى والادارى المركزى على مستوى ديوان عام وزارة التربية والتعليم وبين مايخصص من موارد لتشغيل خطوط إنتاج المنظومة التعليمية قبل الجامعية بالمحافظات .	١٨

الموضوع	رقم الصفحة
(القسم الرابع) تقييم كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بالمحافظات من خلال تصميم وحساب معيارى كمى واضح لقياس مدى الوثاقة والاتساق والدقة والصحة والثبات لتحقيق العدالة بين مايخصص نسبيا من موارد من ناحية وبين الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بالمحافظات من ناحية أخرى .	٢١
(أولا) صياغة وحساب المؤشرات المعبرة كميا عن المعايير المستخدمة كمحكات للتقييم .	٢١
(ثانيا) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة واتساق وتكافؤ وعدالة التوزيع النسبى لإجمالى الانفاق العام على التعليم بالمحافظات مع الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بها .	٢٣
(ثالثا) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة واتساق وتكافؤ وعدالة توزيع الانفاق على التعليم بالمحافظات لشراء المستلزمات السلعية والخدمية مع الأحمال الوظيفية التعليمية بها .	
(القسم الخامس) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣).	٢٦
(أولا) الانفاق الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى مقارنا بالانفاق على التعليم العام قبل الجامعى والجامعى غير الأزهرى .	٢٦
(ثانيا) تحليل الانفاق الفعلى على التعليم الجامعى الأزهرى .	٢٦
(القسم السادس) تحليل هيكل الانفاق العام الفعلى على التعليم الجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣):	٢٧
(أولا) الانفاق على جامعة الأزهر مقارنا بالانفاق على الجامعات.	
(ثانيا) هيكل التوزيع الاقليمى النسبى للانفاق على الجامعات .	٢٧
(ثالثا) هيكل التوزيع النسبى لأبواب الانفاق الفعلى على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣).	٢٧
	٢٧

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
(رابعا) تحليل مقارن لهيكل التوزيع النسبى لأبواب الانفاق الفعلى العام بين المحافظات .	٢٧
(خامسا) التوزيع النسبى للأعباء الوظيفية التعليمية بالجامعات فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .	٢٨
(سادسا) تصنيف الجامعات حسب درجة وثاقة واتساق وعدالة التكافؤ بين الأهمية النسبية للانفاق العام الفعلى بكافة الجامعات (ومنها جامعة الأزهر) والأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بكل منها .	٢٩
(القسم السابع) عواقب الخلل فى الهيكل التمويلى للمنظومة التعليمية المصرية كدواعى لإصلاحه .	٣١
(القسم الثامن) بعض التجارب العالمية فى تمويل التعليم العالى .	٣٦
(أولا) أهمية تمويل التعليم العالى .	٣٦
(ثانيا) مصادر تمويل التعليم العالى فى بعض دول العالم .	٣٦
١ - الضرائب .	٣٦
٢ - المصاريف الدراسية التى يدفعها الطلاب .	٣٧
٣ - المشاركة المجتمعية .	٣٧
١٠٣ التبرعات .	٣٧
٢٠٣ الأوقاف	٣٧
٣٠٣ عقود الأبحاث	٣٧
٤٠٣ الخدمات العامة	٣٧
٤ - ترشيد الدعم الحكومى .	٣٨
٥ - الرسوم الطلابية	٣٨
(القسم التاسع) ضرورة عصرنة سياسة تمويل منظومة التعليم المصرية	٤٠
(أولا) عصرنة مفهوم ورؤية ورسالة المنظومة التعليمية المصرية.	٤٠
(ثانيا) ضرورة توفير التمويل الكافى والكفئ والفعّال لمنظومة التعليم العالى .	٤١
(ثالثا) التمويل لتغطية التكاليف الاستثمارية الأولية اللازمة لانشاء الوحدة التعليمية والتكاليف اللازمة لتشغيل الوحدة التعليمية .	٤١

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
(رابعا) التمويل ضرورة للإنفاق وأن تكون النفقة بقدر التكلفة وأن تكون التكلفة بقدر المستهدف من مواصفات فى المنتج التعليمى على ضوء ماتحدده سياسات النمو والتنمية فى ظل مفهوم ورؤية ورسالة معصرنة ممصرنة للعملية التعليمية .	٤٢
(خامسا) تكلفة التعليم خطر اقتصادى واجتماعى يجب تفتيته تأمينيا بأسلوب اكتوارى يطبق مفهوم الأعداد الكبيرة .	٤٣
(سادسا) الحاجة الى إنشاء صندوق مصرى قومى لتمويل التعليم .	٤٣
(سابعا) مصادر تغذية الصندوق القومى المقترح لتمويل التعليم العالى بخاصة وقبل العالى بعامة.	٤٤
١- البديل الأول للتمويل : الدولة - الهيئات والتبرعات - الرسوم)	٤٤
٢- البديل الثانى للتمويل بتطبيق مفهوم التوريق .	٤٤
٣- البديل الثالث للتمويل (القطاع العائلى).	٤٥
(ثامنا) تمويل الوحدة التعليمية (التمويل على المستوى الجزئى)	٤٧
(تاسعا) تمويل تكلفة الطفل والتلميذ والطالب .	٤٧

مقدمة عامة :

يتوالى الزمن دهر بعد دهر وحقبة تلى حقبة وعصر يرث عصر وقرن يتسارع ليلاحق قرن وحضارة تلد أخرى والمكان ثابت "مصر" بأجيالها وإنسانها يسلم العائل رايتها للمعال حتى يشب شبابا يزود عن حياضها فهى له الأرض والعرض بما منحته من فيوضات الرحمن ونعمة بعطاء لايريد جزاء ولا شكور إلا إنتماء ، انتماء ، إنتماء .

فإذا ما عادت الذاكرة الى الوراء خمسون عاما نجد أن المصرى بعد تلقى معارفه متمدرساً بمدارسها وجامعاتها وخرج منها مغتربا وليس أبدا مهاجرا أعاد إليها جميل ماصنعته به تربية وتعليما فى شكل عائدات نقدية وغير نقدية لم يقل تقديرها خلال الثلاثون عاما الماضية عن الثلاثمائة مليار دولار ثمار عمله فى الخارج فأقام أود اقتصادها الوطنى والذى لولاه ما كان الحال هو الحال ولكانت التنمية والنمو والانماء ضرب من المحال .

ومن هنا كان اهتمامنا فى هذا البحث مركزا على إجراء تحليل هيكلى لأهم عنصر مؤثر فى أداء المنظومة التعليمية المصرية بمرحلتيها قبل الجامعية والجامعية ألا وهو الانفاق الفعلى العام عليها ، فحاولنا قدر الجهد ، وقدر المتاح من الوقت كشف اللثام عن فحوى ومنحى وملامح هذا الانفاق من خلال تحليل إستقرائى إستنباطى إستند الى القياس الكمى للمعايير بإستخدام عدد من المؤشرات ركن فى توليفها الى العديد من المتغيرات ذات الطابع المالى التى كان مصدر بياناتها وزارة المالية والبيانات ذات الطابع الاحصائى الإستقرائى للدرسين بالمدارس والجامعات والذى كان مصدر بياناتها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ويمثل التحليل الهيكلى للإنفاق العام على منظومة التعليم العام المصرية قبل الجامعية والجامعية القلب من هذا البحث حيث احتلت الأقسام الأربعة من الثانى الى السادس مسبوقة بالقسم الأول الذى يمثل إطارا وآفاقا لمنظور ورؤية اجتهدت فى التفرد بتعريف مُحدد لمفهوم المنظومة التعليمية المصرية كهيكل مؤسس آثر الباحث أن يرصد ويقيس ويحلل أبعاد الانفاق الفعلى العام فى إطارها ليوضح معالم الخلل فى هذا الهيكل وليوضح مثالب وعواقب هذا الخلل سردا فى القسم السابع من هذا البحث تبيانا للأهمية البالغة التى يجب أن تولى لقضية التمويل كخطوة سابقة على عملية التخصيص موازنات أو عملية الانفاق ميزانيات أو ختاميات حيث كان القسم السابع تمهيدا للقسمين الثامن والتاسع من هذا البحث إذ دلف القسم الثامن الى توضيح بعض التجارب العالمية ولاسيما فيما يتعلق بتمويل التعليم العالى وذلك من باب الاسترشاد وتبادل المعارف والخبرات فى هذا المجال وقبل أن يلج البحث القسم التاسع والأخير منه والذى يمكن اعتباره التوصيات الأساسية التى انتهى إليها البحث مع تجنب

الوقوع فى مثالب أو شراك المعتادين من عمليات سرد مجموعة من " الينبغيات " تأسيسا على مفهوم المخالفة لاتغن ولاتسمن من جوع فى مجال صناعة واتخاذ وتنفيذ القرارات الاصلاحية الواجب والممكن تبنيها فى مجال تمويل منظومة التعليم المصرية ، حيث أبان القسم التاسع وتفصيلا ضرورة تحديث وعصرنة وإعادة هيكلة ذات الرؤية للمنظومة وأيضا ذات رسالتها بما يتفق ومفهوم الاقتصادات عابرة الحدود كمبتغى وأمل يسعى إليه الاقتصاد المصرى وأيضا كمدخل لربط الرؤى الاصلاحية للكيان الاقتصادى المصرى بالرؤى الاصلاحية للمنظومة التعليمية وقد تم فى هذا القسم أيضا إيضاح العديد من بدائل سياسات تمويل المنظومة التعليمية المصرية والمؤسسية الواجبة والآليات المصممة للأداء والمنهج اللازم تطبيقه كخطوات تنفيذية والأدوات التى يمكن استخدامها لتحويل الفكر كسياسات مصاغة الى أهداف عامة مطلوب إنجازها بما يتفق وواقع الحال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والطبوغرافى والجغرافى لمصرنا الحبيبة بما يعتبر "مصرنة" لكل ماهو "معصرن" من فكر يصل بين الأهداف وأدوات تحقيقها ألا وهى السياسات التى يمكن تبنيها إنطلاقا مما صيغ من رؤى وتوجهات ومداخل إصلاحية للمنظومة التعليمية المصرية خاصة والمنظومة المصرية عامة .

(القسم الأول) المنظومة التعليمية هيكل مؤسسى لصفوف دراسية بمراحل تعليمية تمثل كل مرحلة منها خط إنتاج للمعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية لانتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى (المفهوم – الرؤية – الرسالة)

تمثل كل مرحلة من المراحل التعليمية(بدءاً من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الإبتدائية ثم المرحلة الإعدادية ثم المرحلة الثانوية ثم المرحلة الجامعية) خط لإنتاج المعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية التى تمر بكل مرحلة منها ، و تمثل الموارد البشرية التى إجتازت مرحلة تعليمية ما بمثابة مخرجات تلك المرحلة التعليمية وبمثابة منتجات وسيطة تعتبر فى نفس الوقت مدخلات لمرحلة تعليمية لاحقة ويستمر ذلك حتى نهاية المرحلة الجامعية التى يعتبر خريجوها بمثابة المنتج النهائي للمنظومة التعليمية ومن ثم فإن متمى كل مرحلة تعليمية سابقة يمكن النظر إليهم بأنهم منتج تعليمى وسيط ومدخل لمرحلة تعليمية تالية ،

وإنطلاقاً من هذا المفهوم يمكن القول بأن المنظومة التعليمية بمراحلها المختلفة إنما يقوم بعمليات إنتاج لمنتج ذهنى ومواجيدى بمستوى إنتاجية معين تتولى إنتاجه الوحدة التعليمية كبناء مؤسسى يتم داخلها تشغيل خط إنتاج المرحلة التعليمية التى تمثلها تلك الوحدة التعليمية حيث يتعرض المورد البشرى (طفلاً برياض الأطفال أو تلميذاً بالمراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية أو طالباً جامعياً) خلال الصفوف الدراسية المختلفة للوحدة التعليمية لعمليات إضفاء للقيم المعرفية البنيوية الخاصة بكل صف دراسى بكل مرحلة دراسية (تمثلها الوحدة التعليمية) ،

وتتم عمليات الإضفاء هذه خلال عمليات تشغيل تجرى لإنتاج أنساق ذهنية ووجدانية للمورد البشرى الذى يتعرض لها فى مختلف مراحله العمرية و التكوين النسقى الذهنى والوجدانى المتتالى الذى يكتسبه المورد البشرى عبارة عن عملية تركيم متتالى لرأس المال الذهنى يتم إحداثه تباعاً وعلى التوالى خلال مختلف صفوف كل مرحلة تعليمية حتى يتم إكتمال تكوين رأس المال الذهنى والوجدانى (للمورد البشرى) الذى يعتبر فى النهاية منتج خطوط إنتاج المنظومة التعليمية بإعتبار هذا المنتج حصيلة لعمليات إنضاج معرفية بكل صف بكل مرحلة تعليمية و يكون لهذا المنتج التعليمى (الوسيط منه والنهائى) مستوى معين من الجودة يعبر عن مستوى إنتاجية عمليات الإنتاج المعرفية البنيوية التى تتم بالصف التعليمى بكل مرحلة تعليمية ،

ويتوقف مستوى جودة المنتج التعليمى كمخرج (أى مستوى انتاجية العملية التعليمية) على العديد من عناصر الإنتاج التى تستخدم فى تشغيل خط الإنتاج المعرفى البنيوى وعلى الإطار المؤسسى التنظيمى للوحدة التعليمية الممثلة للمرحلة التعليمية بما يعنيه هذا الإطار المؤسس من هيكل تنظيمى وتوصيف وظيفى ومواصفات لموارد بشرية من الإداريين والمعلمين والفنات المساعدة يتم توظيفها وإدارتها بالتخطيط والتوجيه والإشراف والرقابة والمسائلة لأداء عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية على الأطفال والتلاميذ والطلاب .

ومن ثم فإن جودة المخرج كمنتج تعليمى يتوقف أولا على جودة الإطار المؤسسى للوحدة التعليمية الممثلة لمرحلة تعليمية ما ثم على جودة تشغيل تلك الوحدة لدى قيامها بأنشطتها لإنتاج القيم المعرفية البنيوية وإضفائها على الموارد البشرية كما أن جودة المخرج التعليمى يتوقف أيضاً على جودة الموارد البشرية التى تقوم بإدارة وأداء عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية على الأطفال والتلاميذ والطلاب لتكوين أنساقها الذهنية والوجدانية .

وطبقا لمستوى كفاية وكفاءة أداء الموارد البشرية القائمة على إدارة وأداء عمليات الإضفاء هذه وطبقاً لمستوى جودة إنساقها الذهنية والوجدانية يتحدد جودة أدائها وعطائها وبالتالى تتحدد جودة ما تتولاه من أعمال تكوين الأنساق الذهنية والوجدانية لدى الأطفال والتلاميذ والطلبة .

ويتحدد مستوى جودة الوحدة التعليمية بمستوى جودة تأسيسها لدى إنشائها من حيث مدى إستيفائها لدى تأسيسها للمعايير المتفق عليها (والتى تمثل الدولية من تلك المعايير الطموح المبتغى تحقيقه) ويستند مدى إستيفاء الوحدة التعليمية لتلك المعايير فيما يتم إنفاقه لتأسيس وإنشاء فتأثيث وتجهيز تلك الوحدة وما يستلزمه ذلك من إنفاق إستثمارى أولى يعتبر كتكاليف إستثمارية أولية يتم إنفاقها على الأرض والمبانى والأجهزة والتجهيزات والأدوات التعليمية التى تستخدم بشكل مباشرأو غير مباشر فى العملية التعليمية وأيضاً يتم إنفاقه على ما يتم إستخدامه من طرائق وأساليب وتقنيات ووسائط ومعينات للعملية التعليمية .

ويأتى بعد ذلك كمحدد رئيسى لمستوى جودة أداء العملية التعليمية ما يتم إنفاقه من رأس مال عامل (كتكاليف تشغيل لإنتاج القيم المعرفية البنيوية داخل الوحدة التعليمية) والذى يتمثل فى بنود الإنفاق على الأجور وعلى شراء المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتشغيل خط إنتاج القيم المعرفية البنيوية بالوحدة التعليمية الممثلة لمرحلة تعليمية ما . و بمقدار كفاية رأس المال العامل للوحدة التعليمية وبمقدار كفاءة إدارة عمليات تخصيصه وإتاحته وإنفاقة وترشيد إستخدامه يتحدد مستوى جودة ما يتم من عمليات إضفاء للقيم المعرفية

البنيوية داخل الوحدة التعليمية كإطار مؤسسى الأمر الذى يؤثر فى مستوى جودة العائد من تشغيل الوحدة عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية .

ويتمثل العائد من عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية أولاً فيما يتم تركيمة من أنساق ذهنية ووجدانية نتيجة ما يتم إضفائه من تلك المعارف البنيوية على الموارد البشرية (من أطفال وتلاميذ وطلاب) وما يعقب هذا التركيم المتتالى من تراكم معرفى بنيوى ينبثق عنه تكوين لأنساقهم الذهنية والبنيوية كمعطيات أولية لعمليات الإضفاء المذكورة بما يترسخ بالأنساق الذهنية للموارد البشرية من رؤى وتوجهات وقيم إدراك ووعى بالذات والأشياء والمجتمع وبما تكتسبه تلك الموارد من مهارات حياة ومهارات أداء مهنى للأعمال كمعطيات نهائية ينبثق عنها باقة من التأثيرات على ما يقومون به من أعمال من قول وفعل إجتماعى ومهنى وإقتصادي وثقافى وسياسى والذى يتلخص فى النهاية فى مستوى كفاية وكفاءة الأداء الحياتى الخاص والعام والعملى بمختلف أبعاده ومجالاته وانساقه وأنماطه وأزمانه وأماكنه ومبتغياته .

وإذا كانت جودة التأثيرات النهائية Final Impacts تتوقف على جودة المعطيات النهائية Outcomes حيث تستند الأخيرة إلى جودة المخرجات الأولية Outputs التى تستمد بدورها مستوى جودتها من مستوى جودة الأنساق الذهنية والوجدانية كمخرجات تنبع معايير جودتها من جودة ما يتم تركيمه وتراكمة من معارف مضفاه لتكوين الأنساق الذهنية والوجدانية فإن قيمة هذه السلسلة المتتابعة من المخرجات الأولية Outputs والمعطيات Outcomes والتأثيرات Impacts إنما تتوقف على كفاية وكفاءة وجودة مقادير المتاح من تمويل سواء لتغطية التكاليف الإستثمارية الأولية Pre-Investment capital لإنشاء الوحدة التعليمية وتأسيسها أو لتغطية تكاليف تشغيل الوحدة التعليمية من رأس المال العامل working capital لإنتاج المعارف والتقنيات وإضفائها وإكسابها للموارد البشرية (أطفال وتلاميذ وطلاب) التى تتعرض داخل الوحدة التعليمية لعمليات الإضفاء والإكساب هذه .

ومن ثم فإن كفاية وكفاءة وجودة التمويل تخصيصاً وإتاحة وإنفاقاً ليعتبر عنصراً حاكماً فى تحديد مستوى جودة سلسلة القيمة التعليمية Education valuc chain التى تتمثل فى : المدخلات التعليمية – عمليات إنتاج المعارف البنيوية بخطوط الإنتاج بالوحدة التعليمية (الممثلة لمرحلة تعليمية معينة) – المخرجات المعرفية البنيوية المتمثلة فى الأنساق الذهنية والوجدانية التى يتم تكوينها – المعطيات الأدائية الوسيطة والنهائية – التأثيرات النهائية .

وتعتبر مجموعة الأنساق الذهنية والمواجيدية التى يتم تكوينها لدى الموارد البشرية والمعطيات الأدائية للوحدة التعليمية الوسيطة والنهائية والتأثيرات الأدائية النهائية هى مجموعة العوائد من تشغيل خط الإنتاج بالوحدة التعليمية حيث لا يقتصر فقط تأثير جودة تلك العوائد على تقصير الفترة الزمنية التى يتم خلالها إسترداد ما إستثمر من أموال فى تأسيس وإنشاء الوحدة التعليمية Payback Period كإستثمارات أولية مستغرقة Expended pre- Investment capital وإنما يتعدى أمر تأثير مستوى جودة تلك العوائد إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير ولا سيما إذا كان المستهدف من تلك العوائد هو إضفاء قيم معرفية بنيوية على الموارد البشرية لتكوين أنساق ذهنية ومواجيدية بها تؤهلها للتعامل مع أسواق عمل محلية Local Markets ودولية International Markets ومتعددة الجنسيات Multinational Markets ومتعدية الجنسيات Translational Markets فرضتها المفاهيم الإقتصادية للأعمال ذات الطابع المعولم Globalize Economy الذى سادته ظاهرة الأعمال المعولمة Globalize Businesses أى الإقتصادات والأعمال عابرة الحدود Cross – Bordering Businesses التى فرضتها ثورة الرقمنة Digital Revolution والتى ستثبتها ثورة الكم Quantum Revolution التى تطرق الأبواب لتلج حياتنا بلا إستئذان .

فظاهرة الأعمال عابرة الحدود تحمل فى طياتها العديد من الظواهر التى أفرزتها ثورة الرقمنة مثل الإنتاج عابر الحدود Cross-Bordering Production (حيث يتم تصميم Design المنتج فى بلد ما ويتم تصنيعه Manufacturing فى بلد آخرى ويتم تجميعه Assembling فى بلاد أخرى ويتم تسويقه Marketing فى العديد من البلدان عبر ما اعترى النقل من تطوير فى أساليبه بإستخدام الحاويات Containers حيث ترسو البضائع وتقلع براً وبحراً وجواً فى إنسياب لا تعوقها الحواجز الجمركية التعريفية منها وغير التعريفية Terrif & Non Terrif Barriers مما أزال عوائق الجغرافيا والطبوغرافيا أمام إنسياب وتدفق السلع والخدمات فأصبح الإنتاج الذهنى Intellectual Production هو الأولى بالحماية فى ظل ضرورة تطبيق موجبات حماية الملكية الفكرية التى أنشأت من أجلها منظمة دولية خاصة بها " الوايبو" (WIPO) التى تتولى مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولى WB وصندوق النقد الدولى IMF والأمم المتحدة UN تفعيل مقتضيات تطبيق إتفاقية الجات General Agreement for Trade كإطار تشريعى دولى منظم للعلاقات الإقتصادية المعولمة التى فرضت على الدول ذات الإقتصادات الصاعدة Emerging Economies

التى وقعتها أن تبنى إستراتيجيات وسياسات النمو والتنمية بعامة والبشرية بخاصة فى إطار مفهوم العولمة:

Growth Through Globalization (GTG)

وعلى ضوء ما سبق تبيانه فقد إقتضى الأمر ضرورة عصرنة ما يتم إكسابه للموارد البشرية (خلال مراحل تعليمها وتعلمها للقيم المعرفية البنيوية) بتطوير العناصر الفاعلة فى منظومة التعليم حتى تكتسب القدرة على إفراز مخرجات ومعطيات وتأثيرات تتجاوب وأسواق العمل المعولمة سواء تمثلت فى أسواق العمل المحلية أو الدولية الأمر الذى لا يتأتى إلا من خلال عمليات تمويل كافى وكفئ وفعال سواء من حيث المصدر أو الهيكل التمويلى أو التخصيص أو الإتاحة أو الإنفاق.

ولا يقتصر أهمية الأمر على ما يكفله تطوير عمليات التمويل من إنتاج لموارد بشرية مؤهلة للتعامل مع مقتضيات أسواق العمل المحلية والدولية المعولمة على النحو سالف الذكر وإنما أيضاً بما يمثله هذا التمويل حين إنفاقه كباعث لموجات تنموية متعددة الدوائر من خلال ما ينجم عن هذا الإنفاق من مضروب تنموى على مستوى الفرد (كمضروب تنموى على المستوى الجزئى) وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية القطاعية والكلية.

فعلى المستوى القطاعى فإن تمويل التعليم موازنة وتخصيص وإتاحة وإنفاق يحدث آثاره التنموية إنماءاً ونمواً لبقية القطاعات الاقتصادية من خلال ما يحدثه هذا الإنفاق من تشابكات قطاعية خلفية وأمامية بقطاع التعليم ذاته ولبقية القطاعات الإقتصادية والاجتماعية الأخرى فى المجتمع نتيجة ما يترتب على إنفاق قطاع التعليم من حصوله على مستلزمات سلعية وخدمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى تؤدى بطبيعة الأمر إلى تنشيط أعمال تلك القطاعات مدخلات ومخرجات وعمليات وعمالة بها وما يترتب على ذلك من رواج إقتصادى بتلك القطاعات ينعكس بطبيعة الحال على نتائج أعمالها.

كما أن تمويل قطاع التعليم موازنة وإتاحة وإنفاق يساهم على المستوى الإقتصادى الكلى فيما ينفق على الأجور وعلى المستلزمات السلعية والخدمية وعلى الإستثمارات من آثار تنموية متعددة الأبعاد بما يساهم به هذا الإنفاق فى الناتج المحلى وفى الدخل المحلى وفى تكوين الأصول الرأسمالية بما تعكسه الموازين السلعية والخدمية نتيجة هذا الإنفاق من قيم مضافة وفرص عمل تتاح وتمول أجورها وما يترتب على ذلك من تأثيرات على الإستهلاك والإدخار والإستثمار والإنتاج فلتمويل قطاع التعليم مدد إنمائى بمفعول المضروب التنموى متعدد الأبعاد والمجالات بآجاله الزمنية ومراسية المكانية ومحالة الإنفاقية بتكييفاتها المحاسبية المالية والتكاليفية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

(القسم الثانى) التمويل العام للمنظومة التعليمية وملامح المالية العامة للدولة

(أولا) نفاسة مايخصص للمنظومة التعليمية المصرية من مال عام

١ - زادت نسبة تغطية الإيرادات العامة للمصروفات العامة من ٦٧,٨% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالى ٧٠% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إنخفضت إلى ٦٨,٦% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (١) .

٢ - إرتفع العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة من مبلغ ٣٨,٤٨٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٤٣,٦٤٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٤٥,٩٧٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم ٥١,٦٤٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أى أن نسبة العجز الكلى فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ تمثل ١٣٤% من العجز الكلى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

٣ - يتم تمويل هذا العجز بالاقتراض وبالمنح وبالمعونات حتى أصبح حجم الدين العام المحلى يزيد بمقدار ٨,٣% على حجم الناتج المحلى الإجمالى طبقاً لموازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، فقد تم تخصيص ٣٩,٥% من الإنفاق العام لخدمة أعباء الدين العام وتم توجيه ٥٠% من الإيرادات العامة لخدمة أعباء الدين العام .

٤ - وفى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كانت نسبة خدمة الدين المحلى والخارجى ١٣٥% من إجمالى الإنفاق الفعلى على قطاع التعليم ، وفى نفس العام المذكور فإن الإنفاق الفعلى على قطاع التعليم يساوى ٣,٩ مره قدر الإنفاق الفعلى على قطاع الصحة والسكان ، كما أن المنفق فى نفس العام على قطاع التعليم يمثل ٦١ مرة قدر المنفق على البحث العلمى .

٥ - وكانت نسبة الانفاق العام على التعليم الى إجمالى الإنفاق العام للدولة ١٤,٩ % فى عام ١٩٩٧ فأصبح ١٣,٩% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

٦ - نف قطاع التعليم إستثمارات فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بمبلغ ٣,٤٥٨ مليار جنيه ويمثل هذا المبلغ ٣,٥٩% من جملة الإستثمارات المنفذة فى العام المذكور ، وقد نفذت الحكومة والهيئات الإقتصادية ٨٦,١٢% من إجمالى ما أستثمر فى قطاع التعليم بينما نفذ القطاع الخاص إستثمارات فى قطاع التعليم بمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه ويمثل هذا المبلغ ١٣,٨٨% من إجمالى الإستثمارات فى هذا القطاع أى أن قيمة إستثمارات الحكومة والهيئات الاقتصادية فى قطاع التعليم فى العام المذكور تمثل أكثر من ستة

---

١ - معهد التخطيط القومى ، " الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٦٩-٧١ .